**الجامعة اللبنانية المركز الدولي لعلوم الانسان**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية جبيل**

**دور الاحزاب اللبنانية في عملية**

**الاصلاح الديمقراطي: ثمة اشكالية أكبر**

**عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**الدكتور كميل حبيب**

**28 ايار 2015**

**مقدمة:**

تلعب الاحزاب دوراً رئيسياً في الحياة السياسية في الدول الديمقراطية، حيث تتنافس على السلطة عبر صناديق الاقتراع وعلى اساس برامج انتخابية محاولة بذلك استقطاب اصوات أكثرية الناخبين للوصول الى الحكم. ولطالما كان لتلك الاحزاب تكتلاتها وتحالفاتها السياسية الآنية التي يبرز معها الانقسام الشائع بين احزاب حاكمة واحزاب معارضة تسعى للحكم؟

لقد استرعى انتباهي في قراءتي لعنوان المداخلة المقولة المعروفة: "فاقد الشيء لا يعطيه". فكيف للاحزاب الللبنانية ان تلعب دوراً في عملية الاصلاح الديمقراطي وهي نفسها بحاجة الى اصلاح؟. فأكثرية احزابنا غير ديمقراطية، وهي لا تخرج عن كونها جمعيات طائفية ومذهبية تعبر عن اهداف وهواجس التكتلات الاجتماعية التي يتألف منها المجتمع اللبناني. وعليه، أرى ان ثمة اشكالية أكبر في لبنان مرتبطة او منبثقة عن نظامه الطائفي في الدائرتين الدستورية والسياسية.

**الممارسة الحزبية في لبنان**

إن لبنان يعتبر نموذجاً لللادولة، وهو تحديدا دولة غير ديمقراطية في الممارسة السياسية على الاقل. فلبنان اعتمد **"التوافقية"** كنهج للحكم، وهي كنظام اللاأكثري متميز عن الأكثرية الديمقراطية، التي تقضي بقاعدة الأكثرية القليلة للحكم. وتاريخياً، كرّس الميثاق الوطني (1943)، ومن بعده وثيقة الوفاق الوطني (1989)، دور الطوائف في نظام الحكم. وهذا ما حصل في الممارسة العملية، اذ انكفأ كل فرد الى طائفته، ومن ثمّ الى مذهبه، كونهما الباب الرسمي للوصول الى الوظائف العامة، وراح كل مواطن يمر بزعماء طائفته، قبل ان يصل الى الدولة. وهكذا اصبح الانتساب الى الدولة، ومن خلفها الى الوطن، انتساباً غير مباشر.

إن التعاقد المؤسس للكيان اللبناني، ليس تعاقداً بين الدولة ومواطنيها، بل هو تعاقد بين جماعات مختلفة، من حيث الهوية الذاتية لكل منها، وهذا ما لا يتلاءم مع مبادىء المواطنة وشروطها. وغني عن القول ان الجماعة ليست مجموعة المواطنين، والمواطن، من جهته، هو فرد وليس جماعة. فكيف بالامكان تطبيق مفهوم المواطنة في لبنان، ما دام العقد المؤسس للمجتمع اللبناني هو عقد بين الطوائف، وليس بين الافراد؟. وحتى في الدائرة الدستورية، فإن السلطة تستمد شرعيتها من خلال قدرتها في الحفاظ على صيغة **"العيش المشترك"** بين اللبنانيين، ما يعني انه ينبغي على السلطة ان تأخذ بعين الاعتبار الواقع الطائفي للمجتمع.

أما أهم نتائج هذه القواعد للنظام السياسي الطائفي، فنوجزها على النحو التالي:

1. قيام قوة سحيقة بين الحكم والشعب
2. ترسيخ القبيلية الطائفية، وزعاماتها، واقطاعياتها.
3. غياب او تغييب الاحزاب الوطنية ثم شيخوختها من غير ان تكون لها فعالية بحجم مبادئها.

مشكلة هذا النظام تكمن في نوابضه السياسية؛ إنه نظام تقسيمي لأنه ينظّم الصراع الطائفي على السلطة بين الجماعات الطائفية.

وماذا عن دور الاحزاب في عملية الاصلاح الديمقراطي، او لنقل في هذا التعاقد الجهنمي؟ ولماذا نريد تحميل الاحزاب أكثر مما تحتمل؟ ان هذا الموضوع يطرح اشكالية أكبر تطال فيما تطاله القانون الانتخابي المعتمد، والذي يحول دون حرية اختيار الشعب وكلاءه في السلطة التشريعية.

إن **"الخصوصية اللبنانية"** قد ساعدت على تنامي احزاب طائفية واخرى عبر وطنية، وهذه الاخيرة وإن ظهرت بمظهر الخارج على الكيانية الاّ انها بقيت أقل قومية في ممارساتها اليومية. فالاحزاب اللبنانية بأكثريتها احزاب تمثل طوائف، لا بل هي مؤسسات طائفية تفتقر المشروع سياسي على مستوى الوطن. حتى التربية الحزبية في لبنان هي تربية طائفية، وهذه السمة ليست حكراً على القواعد الحزبية بل انها تطال القيادات ايضاً. وهذا يعني ان الحزبيين الذين ينتظر منهم ان يحركوا الشارع ويحدثو صدمة التغيير نحو الافضل هم أداة بيد الشارع، فلم تخرج طموحاتهم عن الاطار الطائفي والمذهبي بكل ما فيه من عواطف وغرائز.

هذه الغرائز بدت واضحة خلال الحرب اللبنانية حيث تحولت الاحزاب المنادية بالصراع الفكري الى ميليشيات يحاول كل منها الغاء الآخر. والأسوأ من كل ذلك ان بعض الاحزاب دخلت في محاور اقليمية وراهنت على دول خارجية لتدعيم موقعها داخل النظام اللبناني. وفي تلك الحرب، كما في كل الحروب العبثية المشابهة لعب المال دوراً رئيسياً في تأجيج الثأر بين القوى المتصارعة. وعليه، كانت الاحزاب تبدل تحالفاتها على اساس التحويلات المصرفية. كل ذلك ترافق مع عمليات اذلال وتنكيل وخطف وتهجير قامت بها تلك الاحزاب بحق المواطنين الأبرياء.

وكيف لنا ان نعوّل على دور الاحزاب اللبنانية (أو لنقل الجمعيات الدينية) في عملية الاصلاح الديمقراطي وهي احزاب شخصانية لا يعرف تداول السلطة اليها سبيلاً. فأحزاب لبنان يتزعمها قادة ورثوا الزعامة من الاب المؤسس الى الابن... والى ابن الابن. وطالما ان الذاكرة الوطنية لا تنسى فإنها لا تنسى الصراعات الداخلية التي دارت، ولا تزال تدور، ضمن الحزب الواحد. المضحك المبكي ان هذه الصراعات لا تحمل أية خلفية ايديولوجية، بل تكمن وراءها مسألة احتلال المناصب داخل الحزب العتيد.

إن الاحزاب اللبنانية، وإن توافقت فيما بينها، تبقى غير قادرة على تقرير مصير الوطن. ومع ذلك فقد دخلت أكثرية الاحزاب التغييرية في اللعبة السياسية تحت سقف الطائف، ولو عن طريق مقعد نيابي واحد. هذه احزاب أضحت جزءاً من التركيبة المذهبية بعدما كان بعضها يعارض في السابق التركيبة الطائفية. هذا يعني ان الاحزاب لم تعد وفية لدماء شهدائها الذين حلموا ببناء دولة حديثة. فالتخلي عن الخطاب التاريخي ومجاراة الحاضر لا يعفي هذه الاحزاب من حتمية الاجابة عن تساؤلات المستقبل. فمن الممكن لهذه الاحزاب ان ترفض السلام مع اسرائيل او ان تقبل به، لا تملك الاجابة حول تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حالتي الحرب والسلام.

لا يمكن للديمقراطية الفاعلة ان تتحقق من دون احزاب ديمقراطية وطنية غير طائفية. ان الانتخابات من دون احزاب تفرغ الانتخابات الكثير من معناها ومضمونهاـ فتصبح مبارزات شخصية على زعامات محلية، بدلاً من ان تكون استفتاء لتبيان ارادة الشعب الوطنية. فالانتخابات النيابية، ومنذ الاستقلال وحتى اليوم، ما هي الا "قشرة" من الديمقراطية تختبىء خلفها ديكتاتوريات القيادات الطائفية. وهنا مسؤولية قانون الانتخاب وخطورته، لأنه يعيد انتاج هذه الجغرافيا السياسية اللبنانية على قواعد طائفية بالممارسة وبالنظام الانتخابي. فنحن اليوم نجنح نحو فدرليات جغرافية لا نظام تعدد الطوائف. وقانون 1960 هو كارثة بهذا المعنى، فكلما كانت الدائرة الانتخابية اصغر كلما منعت التعددية في القاعدة ومنعت الشراكة بين الجماعات اللبنانية. ولا يمكن تحقيق تطور داخل الطوائف الا بتلاقح كل الطوائف والاقليات في كل الطوائف.

إن سياسة جديدة لتطوير النظام الحزبي في لبنان يجب ان تشجع نمو احزاب تتمتع بديمقراطية داخلية من كل الطوائف ووجود في كل المحافظات، والا تشجّع على هيمنة احزاب مناطقية او ذات لون طائفي واحد. ويمكن تأمين ذلك بطرق عديدة عبر قانون جديد للأحزاب وقانون انتخابي يشجّع على هذه النتائج، فلا يجوز ابقاء الحياة السياسية في لبنان مرتهنة للطائفية، والسبيل الى ذلك هو نظام حزبي ديمقراطي وطني لهيكلية الحياة السياسية وتأطيرها.

إذن المطلوب حتى تتمكّن الاحزاب من لعب دور فاعل في عملية الاصلاح الديمقراطي هو:

1. اصدار قانون عصري للجمعيات يكرّس المنحى الديمقراطي الذي طبع قانون الجمعيات الصادر عام 1909 عن السلطنة العثمانية، فلا يتجه الى التضييق على الحريات السياسية والانشطة الحزبية. ومن الطبيعي ان يسعى القانون المطلوب الى الأخذ في الاعتبار متغيرات العصر وما يمكن للدولة الحديثة ان تفعله لتنمية الحياة الحزبية.
2. تشجيع نشوء الاحزاب والهيئات ذات الانتشار الوطني ومساعدتها على النمو
3. حظر تلقي الاحزاب المساعدات من دول اجنبية
4. التأكد من أن قانون الانتخاب يعتمد التمثيل النسبي المشجّع على قيام الاحزاب اللاطائفية

**خاتمة:**

الديمقراطية هي دوماً مشروع قيد الانجاز. وهناك عدد كبير من الاصلاحات والمؤسسات التي يجب تطويرها من أجل استكمال بناء الديمقراطية، منها:

1. تعزيز الحريات العامة وحمايتها وتأمين سيادة القانون عبر احترام جدي وكامل لحقوق الانسان، والحقوق السياسية في التعبير والاجتماع، والتظاهر، والحرية من القهر والاعتقال والتعذيب.
2. وضع خطة تدريجية للإنتقال من نظام الطائفية السياسية الى نظام أقل طائفية وأكثر ديمقراطية. ومن المحتمل ان تتخطّى المجموعات اللبنانية مخاوفها من خلال:

- تطوير قانون انتخابي عصري

- نظام حزبي وطني

- انشاء مجلس الشيوخ يعكس الهم الطائفي لتبديد مخاوف البعض

- تطوير الخطاب السياسي والاداء السياسي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والاجتماعية والاعلامية.

3- تعزيز استقلالية القضاء

4-تطبيق اللامركزية الادارية التي تعتبر العمود الفقري لتطوير المشاركة الديمقراطية وتجسيد التنمية المناطقية والريفية المتوازنة

1. تعزيز الادارة العامة من خلال اعتماد الكفاءة وانجاز قانون المساءلة والمحاسبة

والهدف الرئيسي من وراء هذه الاصلاحات هو نشر ثقافة المواطنة، واحزابنا اللبنانية بما عليه غير قادرة على لعب أي دور ايجابي في عملية النهوض الديمقراطي. وعلى اللبنانيين ان لا ينتظروا القيامة على أيدي حراس القبور. فالديمقراطية، في النهاية، ليست مجرد مثال، بل ثقافة وممارسة لا بدّ من خوض غمارها مع احتمالات الفشل والاخفاق. لقد آن الآوان ان ندرك مواطن الخلل الحقيقية في وضعنا السياسي وان نطرح البدائل على قواعد علمية ورصينة.

 جبيل في 28 أيار 2015

 عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية

 د. كميل حبيب